

دور كلية الإمام الكاظم (ع) اقسام واسط في التصدي لظاهرة الارهاب الفكري وتعزيز التسامح المدرس المساعد احمد ناهي راضي¹

المستخلص

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع).

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية وتتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع.

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) اقسام واسط هي إحدى المؤسسات التعليمية العليا في العراق، تأسست الكلية بهدف تقديم التعليم الأكاديمي المتميز الذي يدمج بين العلوم الحديثة والقيم الإسلامية، مع التركيز على خدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية وفقاً للمبادئ الإسلامية. ومن أهدافها

تعليم مبادئ العدل والمساواة والحوار البناء انطلاقاً من تعاليم أهل البيت (عليهم السلام).

توفير تعليم عالي الجودة في مختلف التخصصات العلمية والأدبية.

تشجيع البحث العلمي الذي يساهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره.

تعزيز القيم الأخلاقية والإسلامية بين الطلاب وأفراد المجتمع.

تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي في المجتمع وتعزيز الحوار.

تشجيع الحوار بين الأديان والمذاهب لتعزيز الوحدة الوطنية.

باختصار، تسعى كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) إلى بناء جيل واعٍ ومتقن قادر على خدمة المجتمع وفقاً للمبادئ الإسلامية، مع التركيز على التنمية الشاملة والتعايش السلمي.

الكلمات المفتاحية: دور، كلية، ظاهرة، السلم، المجتمعي

انتساب الباحث

¹ كلية الإمام الكاظم (ع)، العراق،
واسط، 52001

¹ ahmed.nahi@iku.edu.iq

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: شباط 2026

Affiliation of Author

¹ College imam alkahudm,
Iraq, wasit, 52001

¹ ahmed.nahi@iku.edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Feb. 2026

The role of Imam Al-Kadhim College (PBUH) Wasit Departments in confronting the phenomenon of intellectual terrorism and promoting tolerance

Ahmed nahi radhi¹

Abstract

Education plays an important role in the development of society and its development through the contribution of its institutions in graduating human cadres trained to work in all fields and different specialties, and the university is one of the most important of these institutions, as it is entrusted with a set of objectives that fall under three main functions: education, manpower preparation and scientific research, in addition to community service.

The university is the most important social institutions that affect and are affected by the social atmosphere surrounding it, as it is the creation of society on the one hand, and on the other hand it is its performance in making its technical, professional, political and intellectual leadership, and from here each university has its mission that it undertakes to achieve, as the university in the Middle Ages has a different mission and purpose from the university in the modern era, and so each type of society has its own university that suits it.

Many specialists agree that the university has an important role in serving society, and the basic functions of the university are determined in three basic functions: preparing human resources, conducting scientific research, contributing to the process of socialization and transferring culture, and the last function of the university deals with working to formulate

and shape the consciousness of students, addressing the issues and problems of society, and working to serve and develop society

With regard to the third function of the university, which is the function of community service, the university must provide its services directly to individuals in the community, whether in the form of mandatory or integrative educational programs.

Keywords: Role, college, Phenomenon, peace, Social

المقدمة

من خلال هذا البحث يدرك العراق أهمية دور التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب، خاصة أن التعليم يشكل الأساس في بناء النشء والشباب وتشكيل مداركهم الفكرية، وكلما كانت منظومة التعليم مواكبة لتطورات العصر، ومنفتحة على ثقافات العالم، أسهمت في تنوير العقول وبناء الشخصيات السوية القادرة على مواجهة أية أفكار متطرفة أو دخيلة عن المجتمع. ولهذا تنبعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية منذ وقت مبكر إلى خطورة تسلل الفكر المتطرف إلى المنظومة التعليمية، خاصة أن قوى التطرف والإرهاب عملت وما تزال على اختراق الحقل التعليمي والتسلل إليه بطرق مختلفة (مؤتمر التعليم العالي والتطرف والإرهاب).

وتقوم الجامعات العراقية بدور محوري في مواجهة التطرف والإرهاب. كما تتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى في هذا الجانب، بداية من الأسرة ومروراً بالإعلام ونهاية بالمؤسسات الدينية، الأمر الذي يؤكد الفكرة التي تنطلق منها الدراسة، وهي أن مواجهة التطرف والإرهاب الفكري هي مسؤولية مجتمعية وأخلاقية تشترك فيها مختلف المؤسسات، وتتكامل مع الجهود التي تقوم بها الدولة في هذا الجانب المهم.

وهناك العديد من المبادرات التعليمية النوعية التي تم إطلاقها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتستهدف التصدي للفكر المتطرف والتوعية من خطر الإرهاب.

التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى في مواجهة الفكر المتطرف، ومن مظاهر ذلك التعاون: تعاون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وديواني الوقف الشيعي والوقف السني والوقف الأخرى، وذلك بهدف تعزيز المرجعية الدينية الصحيحة المعتدلة لدى الشباب، حيق تعد من أهم الوسائل التي استعملت في العقود الأخيرة من قبل المتطرفين للتلاعب بعقول شباب الوطن وتوجيههم نحو تنفيذ أجنداتهم وأغراضهم الخبيثة.

كما تهدف هذه المبادرة إلى صياغة خطاب ديني تعليمي تربوي يهدف إلى بناء الشخصية المتكاملة عند الطلبة، ويعزز قيم المواطنة

والولاء، وذلك من خلال التوعية الفكرية بالمحاضرات الدينية والندوات التوعوية والملتقيات الثقافية التي تبني الطالب فكرياً، وتحصنه من مفاهيم التطرف والعنف

إن الدور المهم الذي تقوم به الجامعات لا يقتصر فقط على توعية وتحصين الطلاب من ظاهرة التطرف والإرهاب، وإنما يتضمن أيضاً العمل على تعزيز منظومة القيم الإيجابية التي تسهم في بناء شخصية الطلاب، وتنمية مداركهم وتعزيز قدراتهم على الفكر النقدي الذي يستطيع تمييز الفكر المتطرف والضال والذي لا يعبر عن ثوابت الدين الإسلامي الحنيف،

على علم استشراف المستقبل للتعرف على العوامل الأخلاقية والقيمية التي تساعد في مواجهة التطرف الفكري والانحراف الأخلاقي من خلال الالتزام بالعمل معاً وإقامة شراكات بين الحكومات العالمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع ككل من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها العالم إلى جانب الدور المهم لمؤسسات الأمم المتحدة واليونسكو عبر مكاتبها الإقليمية في دول العالم - (سليم، 2017).

وركزت هذه الاستبانة على توضيح طبيعة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسات التعليمية في مواجهة التطرف والإرهاب، وذلك من منطلق أن دورها المهم والمحوري في هذا الجانب يتكامل بل ويتداخل مع الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الأخرى، كالأسرة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص.

المبحث الأول

تضع كلية الامام الكاظم (ع) في واسط جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفي خدمة المجتمع المحلي، من خلال معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الكلية، وبذل هذا على اختلاف الخدمات التي يقدمها كل قسم من اقسامها وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها. كونها مركز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار

بذلت اقسام واسط جهوداً كبيرة في مكافحة الإرهاب الفكري ونشر السلم المجتمعي، حيث شاركت جهات كثيرة في المحافظة

(كالجهات الأمنية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات المجتمعية، والمرجعيات الدينية) في تنفيذ برامج توعوية لتحقيق هذه الأهداف. وفيما يلي أبرز مشاركات أقسام واسط في هذا المجال:

1. المؤسسات التعليمية (كليات وجامعات):

تنظيم ندوات وورش عمل:

اقامت بالتعاون مع كليات جامعة واسط وكلية الكوت والمعهد التقني ندوات توعوية حول مخاطر الإرهاب الفكري وأهمية التسامح والتعايش السلمي بلغ عددها أكثر من (17) خلال عام 2024.

إدراج مناهج تعليمية:

يتم تعزيز المناهج الدراسية بمواد تعليمية تُعنى بترسيخ قيم السلام والمواطنة ومكافحة التطرف.

أنشطة طلابية:

تشجيع الطلاب على المشاركة في أنشطة ثقافية واجتماعية تعزز الوحدة الوطنية وتُحارب الأفكار المتطرفة حيث بلغ مجمل النشاطات خلال العام الواحد أكثر من (28) نشاط متنوع بمشاركة طلبة الاقسام كافة.

2. الجهات الأمنية:

حملات توعوية أمنية:

تنظيم حملات توعوية بالتعاون مع المجتمع المحلي لتوضيح مخاطر الإرهاب وأساليب تجنيد الشباب بالتعاون مع قيادة شرطة واسط (الشرطة المجتمعية) وباقي المؤسسات الامنية في المحافظة تعزيز الثقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية:

العمل على بناء جسور الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية لضمان التعاون في مكافحة الإرهاب.

3. المرجعيات الدينية وعلماء الدين:

خطب الجمعة والمناسبات الدينية:

استخدام المنابر الدينية لنشر رسائل التسامح والسلام ورفض العنف والتطرف.

حوارات بين المذاهب:

تشجيع الحوار بين أتباع المذاهب المختلفة لتعزيز الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة.

4. منظمات المجتمع المدني:

برامج توعوية للطلبة:

تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للطلبة حول كيفية مواجهة الأفكار المتطرفة.

أنشطة ثقافية ورياضية:

إقامة فعاليات ثقافية ورياضية تجمع طلبة الكلية من مختلف الاقسام لتعزيز التعايش السلمي.

5. الإعلام المحلي:

برامج تلفزيونية وإذاعية:

المشاركة في برامج توعوية تُعنى بمكافحة الإرهاب الفكري وتعزيز قيم السلام.

حملات على وسائل التواصل الاجتماعي:

استخدام منصات التواصل لنشر رسائل إيجابية تُحارب التطرف وتدعو إلى الوحدة.

6. المجالس المحلية والعشائر:

تعزيز العادات والتقاليد الإيجابية:

اقامة الندوات والورش الاجتماعية لشيوخ العشائر والمجالس المحلية في نشر ثقافة التسامح والسلام.

نتائج هذه الجهود:

تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الإرهاب الفكري.

تقوية أواصر التعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

الحد من تأثير الجماعات المتطرفة عبر توفير بدائل إيجابية للشباب.

المبحث الثاني

لم يعد خطر التطرف والإرهاب المصاحب له يقتصر على دولة أو منطقة بعينها، وإنما بات ظاهرة عالمية، إذ أن التنظيمات المتطرفة العابرة للحدود لا تستثنى في عملياتها الإرهابية بلداً أو منطقة؛ ولا شك في أن التعقيد والتشابك الذي تتسم به ظاهرة التطرف والإرهاب قد انعكس بشكل أو بآخر على طبيعة الاستراتيجيات التي تتبناها الدول لمواجهتها.

وبالفعل هناك العديد من التجارب في هذا الشأن؛ فبعض الدول تولي أهمية للجانب الأمني والعسكري، بينما تركز أخرى على الجانب التشريعي والقانوني، وتدمج دول أخرى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ضمن استراتيجياتها العامة لمكافحة هذه الظاهرة، وتشرك جميع مؤسسات المجتمع، بداية من الأسرة ومروراً بمؤسسات التعليم والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ونهاية بالقطاع الخاص، في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية التي تعني تكامل جهود هذه المؤسسات مع جهود الدولة في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب.

تياران مختلفان في تعريف هذا المفهوم:

الأول ويستمد قوته من الدراسات النفسية، ويركز على سمات الشخص المسؤول اجتماعياً، وفي مقدمتها الوفاء بالتزاماته تجاه الجماعة، وهو شخص يُعتمد عليه ويُنفذ عادة ما يعد به، ويحقق الأهداف المرجوة منه، ويفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة؛

أما التيار الثاني فيستمد شرعيته من دراسات الإدارة والعلاقات العامة، ويؤكد على أهمية إلزام المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، خاصة بعد أن أصبح التوجه العام يتمثل في تحقيق مصالح المشاريع والمؤسسات على حساب المصلحة العامة للجمهور، وأدى هذا المناخ إلى الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات (طاحون، 1990، ص74).

وقد طرأت تغيرات عدة على هذا المفهوم منذ ظهوره في الغرب، ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين أربع مراحل مهمة عرف فيها هذا المفهوم تطوراً ملموساً وهي:

المرحلة الأولى خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي التي ارتبط فيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحرص الشركات على القيام بدورها الاجتماعي تجاه المجتمع الذي تعيش فيه وتتفاعل معه؛

المرحلة الثانية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات التي بدأ فيها الحديث يتنامى عن جوانب أخرى للمسؤولية الاجتماعية لتتضمن الأبعاد الأخلاقية، والتطوعية، والقانونية، والخيرية، والإنسانية إلى المشاركة في مساعدة الحكومات على تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع؛

المرحلة الثالثة خلال فترة التسعينيات التي بدأ فيها اهتمام الشركات، باعتبارها مؤسسات مسؤولة اجتماعياً، بالحفاظ على البيئة ودعم جهود الحكومات في هذا الجانب؛

والمرحلة الرابعة في بداية القرن الحادي والعشرين التي بدأ معها يتبلور اتجاه يتعامل مع المسؤولية الاجتماعية من منظور أوسع يضم أبعاداً عديدة، من بينها الالتزام تجاه المجتمع؛ والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الممارسات التجارية غير الأخلاقية؛ والالتزام بالقانون؛ والتطوع، وحماية البيئة؛ وتبني نهج الشفافية والمساءلة في الممارسات المجتمعية (Shafiqur Rahman, 2011, pp 166-167).

ويتضح مما سبق أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تحول من مجرد عمل خيري إلى ممارسة والالتزام للشركات تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، بل وأصبحت الشركات في وقتنا الراهن تتلقى بشكل متزايد ضغوطاً للامتثال باللوائح المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وساهم عامل المنافسة الكبيرة في السوق إلى تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأصبح هناك

إن تنامي المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع من شأنها تعزيز الجهود الحكومية في مواجهة التطرف والإرهاب، لأنها تعني ارتفاع مستوى الوعي بين أفرادها وتزايد الإدراك لدى مؤسساته بخطورة هذه الظاهرة من ناحية، وضرورة العمل على مواجهتها من خلال استراتيجية شاملة ومتكاملة من ناحية ثانية. وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً مهماً للدول التي تنتشر فيها المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بدرجة كبيرة، حيث تتكامل جهود المؤسسات المختلفة مع الدولة في التصدي لظاهرة التطرف والإرهاب؛ ولعل هذا يفسر حالة الاستقرار الشامل الذي تتمتع به الإمارات على الصعيد كافة.

وتأتي مؤسسات التعليم في مرتبة متقدمة ضمن الاستراتيجية الشاملة التي تتبناها دولة الإمارات في مواجهة التطرف والإرهاب، ليس فقط لأنها تقوم بدور رئيسي في تحصين الطلاب منذ الصغر ضد الفكر المتطرف، وإنما أيضاً لأنها تتعاون مع باقي مؤسسات المجتمع الأخرى، الأسرة والإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في مواجهة التطرف والإرهاب، وبالشكل الذي يعزز من الجهود الحكومية في هذا الشأن.

وتسعى، في هذا السياق، هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في التالي:

توضيح الاتجاهات المختلفة في تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وصولاً للاتجاهات الحديثة التي تتبنى منظوراً شاملاً لهذا المفهوم، سواء في ما يتعلق بالأهداف العامة، أو في ما يتعلق بالأطراف المعنية بتحقيق هذه المسؤولية.

بيان طبيعة العلاقة بين انتشار المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع وقدرتها على مواجهة التطرف والإرهاب.

التعرف على مستوى المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة التطرف والإرهاب وإبراز أهم مؤشراتهما.

شرح طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب، وخاصة في ما يتعلق بجانب التحصين والوقاية من الأفكار المتطرفة.

المبحث الثالث

إبراز تجارب العراق في الربط بين التعليم وبين استراتيجيات مكافحة التطرف والإرهاب.

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وأثرها في مكافحة التطرف والإرهاب

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الغرب كان يرتبط بالأساس بالدور الاجتماعي للشركات ومؤسسات القطاع الخاص، وهناك

تأكيد على العلاقة المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتأثيرات أنشطة الشركات في البيئة المحيطة، وهو ما يطلق عليه اسم "المقاربة المتوازنة" التي تتبناها الشركات والمؤسسات، لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة تهدف إلى تحسين أوضاع الجماعات والمجتمع (International Institute for Sustainable Development, 2004).

المبحث الرابع

1-4 الاتجاهات النظرية في تعريف المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية

هناك اتجاهات عديدة في تعريف المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية: فهناك من يرى أنها تعني مجموعة من الوظائف التي يجب أن يلتزم الأفراد والمؤسسات بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوافر في معالجاتها وموادها القيم والأخلاق المجتمعية، شريطة أن يتوافر لدى الأفراد حرية حقيقية تجعلهم مسؤولين أمام القانون والمجتمع - (حسام الدين، 2003، ص30)؛

وهناك من يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية هي مسؤولية الفرد عن نفسه ومسؤوليته تجاه أسرته وأصدقائه وتجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة - (قاسم، 2008، ص33)؛

ويذهب آخرون إلى اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية مفهومان متلازمان، من منطلق أن بناء الفرد المسؤول في المجتمع لا يمكن أن يتحقق دون الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية السائدة فيه، والتي تنمي لديه الإدراك بالمسؤولية العامة، وضرورة المشاركة بفاعلية في نهضة مجتمعه على الصعد كافة، وكذلك التعاون مع باقي أفراد المجتمع، والعمل بروح الفريق. وينصرف، في هذا السياق، البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية إلى عدة أمور، هي:

أولها التزام الفرد بواجباته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه؛

وثانيها التنشئة الاجتماعية السليمة التي تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية بالمسؤولية الاجتماعية، بداية من الأسرة والمدرسة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام؛

وثالثها الإحساس الذاتي والتعاون من جانب أفراد المجتمع تجاه أي حدث طارئ أو مشكلة ما تواجهه المجتمع - (عليوي، ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية؟، موقع البرق، 2016).

في ضوء الاتجاهات السابقة، فإن ثمة اتفاق بين العديد من الباحثين على أن انتشار المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع يشكل أهمية بالغة في تنميته وتطوره في مجالات مختلفة، إذ أن استمرار عمل أي مؤسسة في المجتمع، بغض النظر عن تخصصها، يشترط أن توجه أنشطتها لخدمة وتنمية المجتمع المحيط بها. كما تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً مهماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع، وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، خاصة إذا ما قام كل فرد وجماعة بالواجب والمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه - (العامري، 2006، ص 51-54)

كما تعد المسؤولية الاجتماعية، في الوقت ذاته، مطلباً مهماً من أجل إعداد النشء لتحمل دوره في المستقبل والقيام به خير قيام والمشاركة في بناء المجتمع، وتقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، بحيث يعتبر الشخص المسؤول على قدر من السلامة والصحة النفسية - (شريت، 2003، ص 25)؛ ولهذا، فإن المسؤولية الاجتماعية باتت معياراً مهماً ومؤشراً على تطور المجتمع ونموه، وهي مهمة يجب أن تقوم بها المؤسسات التنقيفية والتعليمية المسؤولة عن تنشئة المجتمع وخاصة فئة الشباب - (حجازي، مواجهة التطرف والإرهاب مسؤولية مجتمعية، 2019).

2-4 نحو مفهوم شامل للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية

إذا كانت الاتجاهات السابقة تركز على جانب بعينه في مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، فإن هناك اتجاه بدأ يتبلور في السنوات القليلة الماضية، وينظر إلى المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية باعتبارها مفهوماً شاملاً له أبعاد تنموية ومجتمعية وأمنية وسياسية وأخلاقية وقانونية وخبرية - (ياسين، 2008، ص 33).

والمسؤولية الاجتماعية، وفقاً لهذا الاتجاه، هي حاجة اجتماعية؛ لأن المجتمع بأسره وأجهزته ومؤسساته كافة بحاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعياً، فارتقاء درجة إحساس أفراد المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية والتزامهم بها تعد المعيار الذي يُمكن الحكم بموجبه على تطور ذلك المجتمع ونموه، وتنمية الشعور بالمسؤولية في نفوس أبناء المجتمع مهمة تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تربية الأفراد وتنشئتهم - (عامر، المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع، 2019).

وتأسيساً على الاتجاهات والتعريفات النظرية السابقة، يرى الباحث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية هو مفهوم شامل، سواء

وضمن هذا السياق، تقوم مؤسسات التعليم بدور حيوي في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، من خلال دورها في تحصين ووقاية أفراد المجتمع من الأفكار المتطرفة، وكذلك تنويرهم وزيادة وعيهم بمخاطر الجماعات والتنظيمات المتطرفة. كما أنها تتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى في القيام بهذا الدور المهم.

وقد تزايدت أهمية التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب في السنوات الأخيرة، خاصة أن العديد من الحركات السياسية والأيدلوجية بدأت تنظر إلى التعليم بوصفه نافذة يمكن من خلالها غرس وجهات نظرها وقيمتها في المجتمع، حيث تقوم الحركات المتطرفة باستغلال التعليم في تقديم تفسيرات متعصبة للدين والثقافة تسهم في زيادة عدم تقبل الآخر، كما تحرض على العنف والكراهية، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى إدماج التعليم ضمن أي استراتيجية فاعلة لمواجهة التطرف العنيف - (اندرليني، التعليم والهوية ومنع التطرف، 2017، ص 8-9).

لقد بات اللجوء إلى التعليم كوسيلة للوقاية ومحاربة التطرف والإرهاب توجهاً دولياً متنامياً من أجل فهم أعمق لظاهرة التطرف والإرهاب، حيث تزايد الاهتمام بالوسائل والجهود الرامية إلى معالجة البيئة المواتية للمتطرفين لنشر أيديولوجياتهم وتجديد مؤيديهم. وترسخت قنوات العديد من دول العالم بأن التعليم هو أحد أهم الأدوات المهمة للوصول إلى الشباب، والعمل على تغيير مداركهم وتحسينهم ضد التطرف. ولهذا أصبحت الحكومات تقوم بتمويل التدابير التي تكافح التطرف العنيف كجزء من برامج التعليم. كما يوصي البنك الدولي بتعزيز التعاون بين الحكومات وبين شركاء التنمية معاً لتحديد الطرق العديدة التي يمكن بها استخدام التعليم لبناء المرونة والحد من التطرف - (Samantha de Silva, 2016, p9).

كما يعد التعليم أحد المداخل المهمة التي يمكن استثمارها بكفاءة في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب الفكري التي تجتاح العديد من المجتمعات، من خلال إعادة النظر في مناهج ومساقات التعليم المختلفة، بحيث تكون وعاءاً لتشكيل مدارك النشء والشباب، وتحسينهم من أية أفكار متطرفة؛ فالتعليم الجيد من شأنه أن يجفّف أي بيئة خصبة تستغلها جماعات التطرف والإرهاب لنشر أفكارها، فضلاً عن أن التعليم يسهم في تنشئة النشء والشباب منذ وقت مبكر على منظومة القيم الإيجابية التي تحث على التعايش والوسطية والاعتدال وقبول الآخر، وتنبذ التعصب والتطرف والإرهاب - (بن ققة، التعليم خط الدفاع الأول في مواجهة التطرف والإرهاب (2017).

بالنسبة لأهدافه العامة التي لم تعد تقتصر على الجانب الاجتماعي الضيق الذي صاحب المفهوم عند نشأته في الغرب، وإنما باتت تتضمن جوانب أخرى عديدة، اقتصادية وثقافية وبيئية وتربوية وتعليمية وأمنية، أو بالنسبة للأطراف المعنية بهذا المفهوم، خلافاً للنظرة التقليدية التي كانت تقصر فيها المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص، وتحديدًا شركات ومؤسسات الأعمال، فإن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية هي مسؤولية تشاركية بالأساس تتكامل فيها جهود أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بما فيها الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، مع جهود الدولة في مختلف المجالات.

كما أن انتشار المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع هو دليل على امتلاكه القدرة على التنمية والتطور ومواجهة التحديات المختلفة وخاصة في مواجهة التطرف والإرهاب، ويجسد في الوقت ذاته تماسك هذا المجتمع، لأن تعاون جميع الأطراف المعنية (الأسرة - الجامعة - منظمات المجتمع المدني - الإعلام) في تنفيذ الاستراتيجية العامة للدولة في مواجهة التطرف والإرهاب، إنما يسهم في ترسيخ أمنها الوطني الشامل.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمدخل رئيسي في مواجهة التطرف والإرهاب

انطلاقاً من هذا المفهوم الشامل يمكننا النظر إلى المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بوصفها أحد المداخل المهمة في مكافحة التطرف والإرهاب، واستكمال الجهود التي تقوم بها الدول في هذا المجال، لأن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية هي مسؤولية تشاركية تلتزم فيها كافة مؤسسات المجتمع بالقيام بدورها في هذا السياق، فعلى سبيل المثال، حينما يكون أفراد المجتمع أكثر وعياً وإدراكاً بخطورة ظاهرة التطرف والإرهاب، فإنهم يكونون أكثر قدرة على اكتشاف وفرز الأفكار المتطرفة التي تسعى التنظيمات والإرهابية إلى نشرها وعدم التفاعل معها.

وحينما تقوم الأسرة بدورها في تنشئة الأبناء بشكل سليم فإنها تعزز لديهم الثقة في النفس وتنمي لديهم الإحساس العميق بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، والمشاركة في تنميته والدفاع عنه في مواجهة أية تحديات تهدد أمنه واستقراره. وحينما تقوم المؤسسات التعليمية بدورها في بناء شخصية الطلاب وتشكيل مداركهم العامة، فإنها تحصنهم من أية أفكار متطرفة أو هدامة. الإعلام هو الآخر حينما يقوم بدوره التثويري والمعرفي فإنه يسهم في توعية أفراد المجتمع بخطورة التطرف والإرهاب، وضرورة الاصطفاف الوطني للتصدي له.

كما يمكن للمعلم أن يشكل جسراً بين المدرسة، والعائلات، والمجتمع المحلي الأوسع لضمان عمل جميع الجهات المعنية نحو غاية مشتركة لدعم ومساعدة المتعلمين المعرضين للخطر - (اليونسكو، 2018، ص 44-46).

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لمؤسسات المجتمع في مواجهة الفكر المتطرف - الإمارات نموذجاً

يقدم العراق نموذجاً لتنامي المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بين أفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة، وهذا يعد أحد أهم مقومات القوة، والتي تفسر ما تشهده من تنمية وتطور واستقرار شامل في مختلف المجالات، حيث أن التزام المؤسسات المختلفة وأفراد المجتمع بمسؤولياتهم تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه يرسخ تماسكه ويعزز من قدرته على مواجهة التحديات المختلفة، وفي مقدمتها خطر التطرف والإرهاب.

ولعل من أهم مظاهر انتشار المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في ما يتعلق بمواجهة التطرف والإرهاب في العراق ما يلي:

تزايد الوعي المجتمعي بخطورة ظاهرة التطرف والإرهاب، وهذا ما تؤكدته العديد من نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت في الآونة الأخيرة، والتي أظهرت نتائجها وعي أفراد المجتمع العراقي بخطورة هذه الظاهرة، وأهمية التصدي لها. وقد أفاد، في هذا السياق، استطلاع رأي أجراه مركز "صواب" - وهو مبادرة إماراتية - أمريكية لمكافحة دعايات وأفكار الإرهابيين على الإنترنت، والترويج للبدائل الإيجابية المضادة للتطرف - حول دور الفرد في القضاء على الفكر المتطرف، ونشرت نتائجه في مايو 2019، بأن 36% من أصل 15 ألفاً و852 مشاركاً اتفقوا على أن تعزيز التسامح والانفتاح من أهم وسائل محاربة التطرف كأفراد، فيما رأى 30% ضرورة الإبلاغ عن أي حساب مشبوه، و25% اتفقوا مع المشاركة في حملات التوعية، بينما ذكر 10% أن هناك وسائل أخرى يمكن من خلالها للفرد أن يسهم في القضاء على التطرف - (عابد، تعزيز التسامح من أهم وسائل محاربة التطرف، 2019).

كما خلصت نتائج استطلاع آخر للرأي الذي أجراه "صواب"، نشرت نتائجه في يوليو من العام 2019، إلى أن 91% من المشاركين في الاستطلاع يرون أن مكافحة التطرف تبدأ من الأسرة والمجتمع، إذ بمقدورهما أن يعززا دور الفرد في هذا الصدد، فيما رأى 9% من المشاركين في الاستطلاع، البالغ عددهم أكثر من 3000، أن مكافحة التطرف مسؤولية مشتركة بين جهات عدة - (عابد، صواب يحدّد 5 وسائل لحماية الأبناء من الفكر المتطرف، 2019).

وبناء على ما تقدم، فإن تطوير منظومة التعليم في مراحلها المختلفة يمكن أن يشكل جدار صد قوي في مواجهة هذا الفكر المتطرف، ولهذا يطالب العديد من الخبراء بضرورة الاستمرار والتحديث المستمرين للخطط والبرامج والحملات التوعوية في المدارس؛ لتوعية الطلاب والطالبات من خطر الغلو والتطرف والإرهاب، ومخاطبتهم بلغة عصرهم، وتنبيههم إلى خطر التشدد والغلو - (الزاید، تحصين «عقول الناشئة» في ذمة التعليم.. الإرهاب لا يختطفهم، 2014).

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في السياق ذاته، على أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في مواجهة التطرف العنيف، باعتباره يمثل قوة إقناع كبيرة، خاصة إذا كان هذا التعليم يسعى إلى معالجة الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى المجموعات المتطرفة العنيفة. وقد أصدرت اليونسكو عام 2018 دليلاً استرشادياً لصانعي السياسات، يوضح كيفية إسهام التعليم في إيجاد البيئة المناهضة للتطرف، وذلك من خلال غرس الوعي الكافي وبناءه لدى المتعلمين مما يمكنهم من مواجهة والتصدي للأفكار والآراء والمعتقدات المتطرفة ومحاربة الغلو والتشدد - (اليونسكو، 2018، ص 4).

وتقع على عاتق جميع أطراف العملية التعليمية مسؤولية كبيرة في مواجهة التطرف والإرهاب، فالمدرسة على سبيل المثال (إدارة، معلمين، مشرفين) عليها دور رئيسي في تبني حوار معتدل قائم على الثوابت ويحافظ على وطنية الشاب وانتمائه، وينمي مسؤولياته الدينية والوطنية - (الزاید، 2014).

كما أن الجامعة هي الأخرى باتت مطالبة بضرورة العمل على ربط مخرجات التعليم الجامعي بالاحتياجات الفعلية للمجتمع، والمساهمة في حل قضايا ومشكلاته، ومنها مشكلة الإرهاب، وأن تسهم البيئة الجامعية في الأنشطة المؤدية إلى إزالة الإرهاب والعنف، وذلك من خلال إيجاد برامج تدريبية لتطوير الهيئة التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي في المجالات التخصصية والتربوية والقيادية - (التويني، 2010، ص 212-263).

في الوقت ذاته، فإن المعلم يمثل أحد المحاور الرئيسية المهمة في توعية الطلاب بخطورة الفكر المتطرف، الأمر الذي يتطلب إخضاعه لمعايير عالية تقمّ توازنه الفكري، ومدى وسطيته، وقدرته على تعزيز مظاهر الانتماء والولاء، ونشر القيم الإيجابية، لا سيّما أنّ المعلم في الواقع التربوي لديه مجالات واسعة في تشكيل ضمير الشباب وطريقة تفكير الأجيال الناشئة - (الزاید، 2014).

وتؤكد نتائج هذه الاستطلاعات عدداً من الأمور المهمة:

أولها. تنامي الإدراك لدى أفراد المجتمع بخطورة ظاهرة التطرف والإرهاب، الأمر الذي يجعلهم محصنين ضد الفكر المتطرف، ومقاومين له؛

ثانيها. وجود قناعة عامة بأن مواجهة التطرف والإرهاب هي مسؤولية مجتمعية تكاملية تشترك في تنفيذها جميع مؤسسات المجتمع، وخاصة الأسرة والإعلام والمدرسة؛ وثالثها. تشكل منظومة القيم السائدة في المجتمع الإماراتي، كالتسامح والتعايش والوسطية وقبول الآخر، حائط صد قوي في مواجهة التطرف العنيف.

تنامي الدور المجتمعي لمؤسسات المجتمع المدني ، حيث يعد العراق من الدول التي أسهمت في تغيير مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وتطويره من المفهوم الضيق الذي كان يشير إلى أشكال مختلفة من الأنشطة التطوعية التي تقوم بها الشركات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بحيث يكون لتلك الأنشطة أثر إيجابي على البيئة العامة التي تعمل فيها تلك الشركات، إلى مفهوم أوسع أكثر تقدماً، بحيث أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات يتجاوز الكيانات التجارية الربحية لتشمل ليس فقط منظمات النفع العام بل أيضاً الأجهزة والهيئات الحكومية ؛ وهذه الرؤية الشاملة والعميقة التي يتبناها العراق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تترجم في العديد من المبادرات التي تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية

انتشار ثقافة العطاء والتطوع والعمل الخيري، والتي تعد أهم مظاهر تنامي المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ، فالإمارات تقدم نموذجاً ملهماً لدول المنطقة والعالم في مجال العطاء والعمل الإنساني، فهذا أحد السمات التي تميز المجتمع في الداخل، وأحد ثوابت سياستها الخارجية، وليس أدل على ذلك من أنها تحافظ على مكانتها دوماً ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية الرسمية قياساً لدخلها القومي بنسبة 1.31% وبما يقترب من ضعف النسبة العالمية المطلوبة 0.7% التي حددتها الأمم المتحدة كمقياس عالمي لقياس جهود الدول المانحة، وذلك وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أبريل من العام 2018

رابعاً: المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي في العراق في مواجهة التطرف والإرهاب

يدرك العراق أهمية دور التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب، خاصة أن التعليم يشكل الأساس في بناء النشء والشباب وتشكيل مداركهم الفكرية، وكلما كانت منظومة التعليم مواكبة لتطورات

العصر، ومنفتحة على ثقافات العالم، أسهمت في تنوير العقول وبناء الشخصيات السوية القادرة على مواجهة أية أفكار متطرفة أو دخيلة عن المجتمع. ولهذا تنبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية منذ وقت مبكر إلى خطورة تسلل الفكر المتطرف إلى المنظومة التعليمية، خاصة أن قوى التطرف والإرهاب عملت وما تزال على اختراق الحقل التعليمي والتسلل إليه بطرق مختلفة (مؤتمر التعليم العالي والتطرف والإرهاب).

وتقوم الجامعات العراقية بدور محوري في مواجهة التطرف والإرهاب. كما تتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى في هذا الجانب، بداية من الأسرة ومروراً بالإعلام ونهاية بالمؤسسات الدينية، الأمر الذي يؤكد الفكرة التي تنطلق منها الدراسة، وهي أن مواجهة التطرف والإرهاب الفكري هي مسؤولية مجتمعية وأخلاقية تتشارك فيها مختلف المؤسسات، وتتكامل مع الجهود التي تقوم بها الدولة في هذا الجانب المهم.

وهناك العديد من المبادرات التعليمية النوعية التي تم إطلاقها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وتستهدف التصدي للفكر المتطرف والتوعية من خطر الإرهاب.

التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى في مواجهة الفكر المتطرف، ومن مظاهر ذلك التعاون: تعاون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وديواني الوقف الشيعي والوقف السني والوقف الأخرى، وذلك بهدف تعزيز المرجعية الدينية الصحيحة المعتدلة لدى الشباب، حيق تعد من أهم الوسائل التي استعملت في العقود الأخيرة من قبل المتطرفين للتلاعب بعقول شباب الوطن وتوجيههم نحو تنفيذ أجنداتهم وأغراضهم الخبيثة.

كما تهدف هذه المبادرة إلى صياغة خطاب ديني تعليمي تربوي يهدف إلى بناء الشخصية المتكاملة عند الطلبة، ويعزز قيم المواطنة والولاء، وذلك من خلال التوعية الفكرية بالمحاضرات الدينية والندوات التوعوية والملتقيات الثقافية التي تبني الطالب فكرياً، وتحصنه من مفاهيم التطرف والعنف

إن الدور المهم الذي تقوم به الجامعات لا يقتصر فقط على توعية وتحصين الطلاب من ظاهرة التطرف والإرهاب، وإنما يتضمن أيضاً العمل على تعزيز منظومة القيم الإيجابية التي تسهم في بناء شخصية الطلاب، وتنمية مداركهم وتعزيز قدراتهم على الفكر النقدي الذي يستطيع تمييز الفكر المتطرف والضال والذي لا يعبر عن ثوابت الدين الإسلامي الحنيف، على علم استشراف المستقبل للتعرف على العوامل الأخلاقية والقيمية التي تساعد في مواجهة التطرف الفكري والانحراف الأخلاقي من خلال الالتزام بالعمل معاً وإقامة شراكات بين الحكومات العالمية ومؤسسات القطاع

الخاص والمجتمع ككل من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها العالم إلى جانب الدور المهم لمؤسسات الأمم المتحدة واليونسكو عبر مكاتبها الإقليمية في دول العالم - (سليم، 2017).

وركزت هذه الاستبانة على توضيح طبيعة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسات التعليمية في مواجهة التطرف والإرهاب، وذلك من منطلق أن دورها المهم والمحوري في هذا الجانب يتكامل

بل ويتداخل مع الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الأخرى، كالأ أسرة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. وانطلاقاً من تبني الدراسة لمفهوم شامل للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، طُرح سؤال عام على عينة النخبة لغرض قياس دور الحكومة والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني بوجه عام في القيام بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية، فجاءت النتائج على النحو التالي، كما يوضح الجدول (1):

جدول (1) قياس الدور في القيام بالمسؤوليات

الحكومة	دور كبير جدا	دور كبير	دور قليل	لا دور
الحكومة	49%	30%	15%	5%
جميعيات النفع العام	35%	38%	10%	17%
الأفراد	30%	40%	20%	10%
القطاع الخاص	25%	28%	30%	18%

بلغ متوسط الرضا عن دور المؤسسات والأفراد في القيام بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية 68.7%. وقد سجل القطاع الحكومي أعلى نسب الرضا بـ 79%، وهذه نتيجة تعكس مدى ثقة المُجيبين في المؤسسات الحكومية وأدوارها المختلفة في توفير الخدمات من جهة وفي تأدية مهامها في توعية وصيانة المجتمع من الأفكار والسلوك المتطرف من جهة ثانية.

احتلت مؤسسات المجتمع المدني المرتبة الثانية (73%) لدى أفراد النخبة في تأدية مسؤولياتها الاجتماعية، وهذا مؤشر أيضاً على فعالية هذا القطاع الذي ينتشر ويتعزز في المجتمع ويشمل هيئات ومؤسسات عديدة تمس أغلب مناحي الحياة في المجتمع الإماراتي من جمعيات تنشط في مجالات التكافل الاجتماعي والأسري إلى أخرى تعمل في مجال البيئة والتكنولوجيا وغيرها.

أبدى أفراد العينة تقييماً إيجابياً أيضاً (70%) بدور الأفراد وتحملهم لمسؤولياتهم الاجتماعية مما يعكس وعياً بالمخاطر التي يشكلها التطرف بشكل عام والتطرف المتمثل في الجرائم الإلكترونية.

لم يحظى القطاع الخاص إلا بنسبة رضا متوسطة 53% في قيامه بمسؤوليته الاجتماعية وهذا ربما يرجع إلى طبيعة هذا القطاع الذي يشكل منه القطاع الخاص الأجنبي جزء هام بالإضافة إلى افتقار القطاع الخاص بوجه عام إلى الثقافة والممارسة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية نظراً لحدائقه ولحجمه وطابعه العائلي.

أما في ما يتعلق بدور مؤسسات التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب، فقد طُرح السؤال التالي على عينة البحث: ما مدى

توافق وانسجام مناهج وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات مع سياسة الدولة في مكافحة التطرف والإرهاب؟ وأظهرت نتيجة الإجابة على هذا السؤال - كما يوضح الجدول أدناه - أن 6 من كل 10 أفراد من الفئة المستطلعة آراؤهم يرون أن مناهج وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات تتسجم مع سياسة الدولة في مكافحة التطرف والإرهاب. وأن 40% من أفراد العينة يعتقدون أنه ما زال على المؤسسات التعليمية أن تبذل مجهوداً أكبر من أجل تكييف برامجها وسياساتها التعليمية من أجل بلوغ تلك الغاية.

التوافق النسبة

كبير جداً 31%

كبير 29%

إلى حد ما 20%

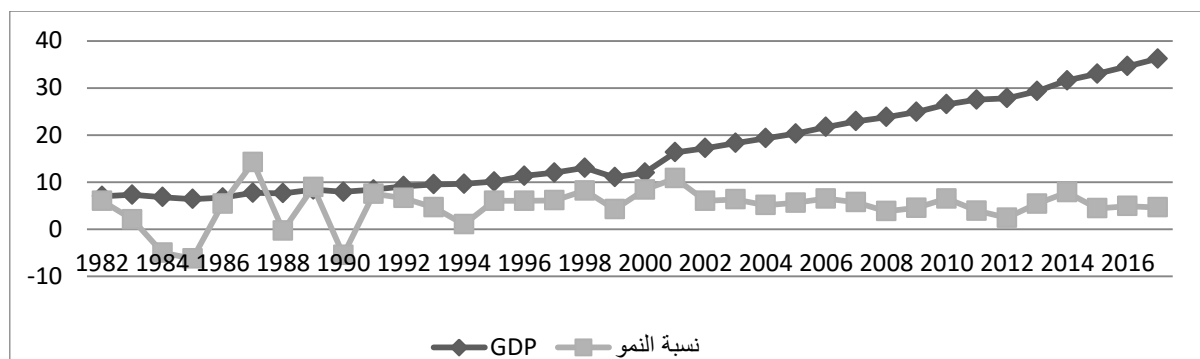
ضعيف 12%

ضعيف جداً 8%

تعكس هذه النتائج من جهة كل التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في مجال السياسات التعليمية من مناهج وطرق تدريس وسياسات توظيف في هذا القطاع، إذ تم تغيير محتويات كثير من المواد ذات الصلة بالتربية والقيم مثل محتويات كتب التربية الإسلامية والدينية، وإدخال مواد تعليمية جديدة مثل التربية الأخلاقية، كما أنه جرى تنفيذ العديد من المبادرات والاتفاقيات مع

الدولة في مكافحة التطرف والإرهاب. وأن 40% من أفراد العينة يعتقدون أنه ما زال على المؤسسات التعليمية أن تبذل مجهوداً أكبر من أجل تكييف برامجها وسياساتها التعليمية من أجل بلوغ تلك الغاية. وكما موضح في الشكل (1) والجدول (2).

مؤسسات مجتمعية وحكومية (وزارة الداخلية مثلاً) تصبو كلها إلى هدف توعية النشء وحمايته من مخاطر التطرف والإرهاب. وأظهرت نتيجة الإجابة على هذا السؤال - كما يوضح الجدول أدناه - أن 6 من كل 10 أفراد من الفئة المستطلعة آراؤهم يرون أن مناهج وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات تنسجم مع سياسة



الشكل (1) : يوضح التوافق في الإجابة على الاسئلة

جدول (2) : يبين النتائج

Variable	No.	Criteria				
		LRR	FPEE	AICCA	SCSS	HQQW
RGDPAD	0	NA	6.181770	4.659444	4.707832	4.673378
	1	0.717212	6.481231	4.706483	4.803260	4.734351
	2	1.150550	6.662784	4.733382	4.878547	4.775184

المصدر: الباحثون من تحليل البيانات

وحسب المعادلة (1):

$$y = x^2 + x + 2 \quad (1)$$

الاستنتاجات

وأظهرت نتيجة الإجابة على هذا السؤال - كما يوضح الجدول أدناه - أن 6 من كل 10 أفراد من الفئة المستطلعة آراؤهم يرون أن مناهج وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات تنسجم مع سياسة الدولة في مكافحة التطرف والإرهاب. وأن 40% من أفراد العينة يعتقدون أنه ما زال على المؤسسات التعليمية أن تبذل مجهوداً أكبر من أجل تكييف برامجها وسياساتها التعليمية من أجل بلوغ تلك الغاية.

المقترحات

حملات توعية أمنية:

تنظيم حملات توعية بالتعاون مع المجتمع المحلي لتوضيح مخاطر الإرهاب وأساليب تجنيد الشباب بالتعاون مع قيادة شرطة واسط (الشرطة المجتمعية) وباقي المؤسسات الأمنية في المحافظة تعزيز الثقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية: العمل على بناء جسور الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية لضمان التعاون في مكافحة الإرهاب. إبراز تجارب العراق في الربط بين التعليم وبين استراتيجيات مكافحة التطرف والإرهاب.

المصادر

- حسام الدين، محمد. المسؤولية الاجتماعية للصحافة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- شريت، أشرف محمد. "برنامج مقترح باستخدام الأنشطة التربوية لتنمية سلوك المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال

التوصيات

تشجيع الحوار بين أتباع المذاهب المختلفة لتعزيز الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة

- مرحلة ما قبل الدراسة. "مجلة دراسات عربية في علم النفس، المجلد 2، العدد 3، 2003، ص ص 95-196.
- قاسم، جميل محمود. فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
 - طاحون، حسين حسن حسين. تنمية المسؤولية الاجتماعية: دراسة تجريبية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990.
 - عنانزة، مها محمد أحمد. وعي طلبة جامعة اليرموك بمخاطر الإرهاب الإلكتروني ودور التربية الوطنية والإسلامية والقانونية في التصدي لها. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2018.
 - كيتا، جاكاريجا. "المناهج التعليمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي." مجلة العلوم النفسية والتربوية، العدد 2، 2016، ص ص 206-230.
 - ياسين، محمد عاطف محمد. واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 2008.